

ورشة عمل في قلقيلية حول الحقوق السياسية للأقليات الإثنية والدينية

مدى تقدم النظام السياسي ومدى احترامه لالتزاماته الدولية، كما أن ذلك أحد أشكال الالتزام بالتصوص الدستورية والقانونية، وهي بذلك استجابة وانفتاح من النظام السياسي على كل مكونات المجتمع في إطار التعددية والمشاركة الفاعلة وقبول الآخر، حيث أن مشاركة الأقليات في النظام السياسي سبب الحياة السياسية، وسيزيد ويفضل بشكل لافت عملية المشاركة لجميع أفراد المجتمع في الشأن العام.

توصيات
وفي نهاية اللقاء، أوصى المشاركون بضرورة احترام حقوق الأقليات، وبحريم استخدام العنف للحصول على الحقوق السياسية، وتعزيز مشاركة الأقليات والإثنيات في الحياة السياسية، واحترام الخصوصيات والتنوع الثقافي والأثني، والاعتراف المستوي والقانوني بوجود تلك الأقليات، والمطالبة بنيل كل أشكال التمييز والتميز والإقصاء والإغناء، وتعزيز الآليات الكفيلة بتطوير بنى النظام السياسي وإرساء دعائم ومتطلبات الديمقراطية فيه، وضرورة أن تدمج أحكام الإعلان للعلاق بحقوق الأشخاص للتنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو دينية في التشريعات الوطنية.

الأقليات، ولكن لا تثار حقوقها السياسية بين الحين والآخر، لأن هناك مساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين على قاعدة المواطنة الديمقراطية، ولا تميز تلك الدول بين مواطنيها وفقاً لمناخهم وأصولهم وفكرهم وعقيدتهم، والجميع هناك سواسية أمام القانون وفي الحقوق والواجبات.

وقال أن حقوق الأقليات في الوطن العربي ومن ضمنها الحقوق السياسية ليست بالمسألة الجديدة، فقد عانت الأقليات من الإقصاء والتهميش والعزلة، وقد وجدت الأقليات في بلدان "الربيع العربي" نفسها في وسط الأحداث، وأن التظاهرات والأعمال المسلحة التي شهدتها بعض الدول العربية كانت فرصة لعودة الولاءات التقليدية وظهور بعض الأقليات كقوة كانت كامنة في المجتمع.

وأوضح موسى أن احترام الحقوق السياسية والدينية للأقليات يتطلب احترام حريتها الدينية وهي الاعتراف بحق كل فرد في اختيار دينه، واحترام عقيدته، وممارسة شعائره وطقوسه الدينية، بمعزل عن أي من أشكال القسر والإكراه.

وقال ان احترام حقوق الأقليات والأثنيات هو أحد مظاهر الحكم الصالح، كما يعبر عن

الديمقراطية، بدعم وتمويل من الصندوق الوطني الديمقراطي (NED).
وفي بداية اللقاء، أوضح الباحث عماد موسى، مفهوم الأقلية وتعريفها، وقال إن الحديث عن الأقليات والأثنيات في الوطن العربي يطرح العديد من الأسئلة التي قد تبدو أنها مبررة للحدل أو أن مجرد طرحها قد يهدد وحدة وسلامة واستقلال وسيادة هذه الدولة أو تلك، كما يتبادر للذهن عند إثارة موضوع الحقوق السياسية للأقليات أن ذلك يعنى الدعوة للانفصال أو أنه تهديد لوحدة وسلامة واستقلال الدولة والأمة.

وقال أن العديد من الأقليات الإثنية أو الدينية في الوطن العربي لم يكن وجودها طارئاً أو جديداً، فالأكراد في العراق وسوريا والأمازيغ في المغرب الكبير وغيرهم، سكنوا تلك البلاد قبل العرب، وبالتالي فهم سكان أصليون، وإن من واجب النظم السياسية عند صياغة دستورها أن تأخذ بعين الاعتبار حقوق الأقليات على قدم المساواة مع حقوق الأكثرية من دون تمييز وعلى قاعدة الحقوق والواجبات.

وقال أن مشكلة الأقليات في الدول العربية ليست جديدة، وأنه في بعض الدول ذات التقاليد الديمقراطية الراسخة العديد من

"شمس"، معرّفاً بالمرکز ونشاطاته وأهدافه التي تصب في تعزيز المشاركة الشبابية وزيادة الوعي وتعميق الثقافة في مجالات حقوق الإنسان.

وقال أن هذه الورشة هي إحدى نشاطات مشروع الوعي المدني والانتقال إلى

قلقيلية - الرواد للصحافة والاعلام - عقد مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" ورشة عمل في جامعة القدس المفتوحة فرع قلقيلية، حول الحقوق السياسية للأقليات الإثنية والدينية. وافتتح الورشة إبراهيم العبد من مركز

«التعليم البيئي» يطلق منتدى المعلمين الأخضر

أريحا - من جورج زينه - اختتم مركز التعليم البيئي/ الكنيسة الإنجيلية اللوثرية في الأردن والأراضي المقدسة ورشة عمل تفاعلية في قضايا الهوية الوطنية، وحقوق الطفل، والتربية المدنية، والتربية البيئية لمديري ومعلمي مدارس البربركية للروم الكاثوليك، وكلية تراسط للبيات، وبنات بيت جالا الثانوية، وبنات بيت جالا للختطة، وطالبات قومي، والإنجيلية اللوثرية، ودار الكلمة الإنجيلية اللوثرية في بيت لحم، والمستقبل، والبشارة للروم الكاثوليك، والرجاء الإنجيلية اللوثرية في رام الله.

وتوجت الورشة بالإعلان عن تأسيس منتدى المعلمين الأخضر، الذي سيكون الإطار الناظم لتنفيذ أنشطة بيئية في المدارس، وتشجيع الطلبة على إطلاق مبادرات صديقة للبيئة داخل المدرسة وفي المجتمع، وسيعنى بتحسين جودة البيئة، وتعزيز الوعي. وسلطت الورشة التي عقدت في فندق الواحة بأريحا الضوء على تعميق مفاهيم أهمية المشاركة المجتمعية، وخلق مشاريع ذات بيئة إبداعية، وتشجيع ودعم الطلبة على توجهات صديقة للبيئة، وتشجيع طرق التدريس الحيوية، وتعزيز الألفة مع المواضيع البيئية، والاعتراف بحقوق الأطفال والحقوق البيئية كأساس لحقوق الإنسان.

مناقشت الحاشية قضايا المدة الوطنية بعض، قدمه عماد عساف من الائتلاف التمدني، وناقشت